

## دراسة عزيز حيدر بشأن النظام الاقتصادي في إسرائيل: إسقاطات رغائبية لا علاقة لها بالنظام أو بالاقتصاد أو بالواقع

### حسين أبو النمل\*

محل تناولي هو الدراسة المعنونة "النظام الاقتصادي في إسرائيل: هيمنة السياسة بين الإنجازات والإخفاقات" للأستاذ في جامعة بيرزيت، عزيز حيدر، والمنشورة في العدد ٢٦ من "مجلة الدراسات الفلسطينية". يتضمن العنوان، كما يقول منطوق العبارة، تناولاً لـ: (١) النظام الاقتصادي في إسرائيل؛ (٢) مكانة السياسة في النظام الاقتصادي؛ (٣) الإنجازات والإخفاقات.

وبناء عليه، يتوقع من الكاتب أن يحدد، قبل أي شيء آخر، طبيعة النظام/النموذج الاقتصادي محل الحديث، ثم أن يقدم المعطيات الرقمية، كقاعدة لا بد منها، للانطلاق نحو التحليل والتقويم. ومن نافل القول أن يعتمد النص على إحصاءات رسمية، حيث أمكن، وأن يغطي فترة كاملة/كافية لإظهار النسق العام، مع ما يعنيه ذلك، وتحديدًا لناحية عدم الوقوع في أسر أعوام/أوضاع استثنائية، سلبية كانت أم إيجابية، لا يجوز، كما هو معروف، القياس بناء عليها.

يقودنا ما تقدم إلى الجانب المنهجي في الدراسة، حيث لم يجر التعسف إزاء الأرقام والمعطيات فحسب، بل جرى أيضاً تجاوز الشكل الصحيح للتوثيق، على الرغم من احتواء النص، نظرياً، على ٢١ حاشية. ولعلها المرة الأولى التي أقرأ فيها دراسة اقتصادية، منشورة في دورية محترمة، تخلو كلياً من أي كلام بين مزدوجين يوضحان حدود الكلام المقتبس أو الأرقام المأخوذة، ولا سيما أن بينها ما يقدم أحكاماً في غاية الخطورة وليس من السهل الحكم على ما إذا كانت للمصدر أو لصاحب النص. ونأخذ، على سبيل المثال، المصدر رقم ١٤ ص ٨٣، حيث نجد قبله، فيما نجد: "وأدت سياسة تشجيع الاستثمار (...) إلى تحويل أملاك وموارد عامة من ملكية الدولة إلى الملكية الخاصة، تمتع بها عدد من المستثمرين والمستثمرين الوهميين"، من دون دخول في عملية تقويم لدلالات مثل هذا الكلام، حيث تضيع الحدود بين الملكية العامة والملكية الخاصة، والتي عرفنا أكثر من نموذج عالم - ثالثي لها. لكن، لمن هذا الحكم؟ هل هو لبن بورات وكتابه "الاقتصاد الإسرائيلي" الذي يرد كمصدر، أم أنه للكاتب؟

\* كاتب فلسطيني.

لعل من شأن استخدام الأقراس أن يكون ذا نفع كبير على هذا الصعيد. يبقى ما تقدم محمولاً، نسبياً، لكن ما ليس مقبولاً هو ألا نجد أي إشارة إلى أي مصدر على مدى صفحات، مثل الصفحات ٩٠ و ٩١ و ٩٢ ومنتصف الصفحة ٩٣، مع أنها متخمة بالأرقام والنسب والمعلومات والأحكام الخطرة. إذ نجد، على سبيل المثال، صفات الاختناق والاحتقان واستخدام موارد الدولة لضمان الولاء السياسي؛ دخول الاقتصاد في محنة صعبة ودائرة سحرية؛ توقف الاستثمار في الفروع الإنتاجية؛ اقتصادات الانتخابات؛ معايير غريبة، إلخ.

لعلها المرة الأولى أيضاً التي أقرأ فيها نصاً اقتصادياً لا يكون مصدره الأساسي والأول الإحصاءات الرسمية، وخصوصاً فيما يتعلق بالأرقام التي هي الهيكل العظمي لأي دراسة اقتصادية، فضلاً عن أنه لا يجوز، على حد علمي، اللجوء إلى مصدر ثانوي أياً يكن، وخصوصاً عندما تكون الإحصاءات الرسمية متوفرة. وفي أي حال، ليس هذا نقصاً فحسب، بل إنه أفقد الكاتب الأساس المادي الذي يمكنه، بناء عليه، من أن يؤسس قراءة/ وجهة نظر محل اعتبار.

إن عنوان النص هو "النظام الاقتصادي في إسرائيل: هيمنة السياسة بين الإنجازات والإخفاقات"، واستطراداً، فإن القارئ ينتظر قراءة على ثلاثة مستويات: النظام، بمعنى هل نحن أمام اقتصاد حر أم اشتراكي أم مختلط؟ السياسة الاقتصادية، ربطاً بالخطة والهدف الاقتصادي السياسي، بمعنى التطوير والاعتماد/ التركيز على هذا القطاع أو ذاك؛ مقدار ما تحقق من نجاح أو إخفاق.

يفاجأ القارئ بأن هذه المستويات غير محددة، وبأنها متداخلة باضطراب مرده، ربما، إلى عدم وضوح المفاهيم في ذهن الكاتب، لأن عنواناً من طراز "قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي" بقي ملتبساً وقاصراً على أشكال الملكية، ولم يتناول القطاعات بمعنى توزيع الاقتصاد بحسب استخدام مختلف الموارد ومجالات النشاط التي تتراوح بين المناجم والخدمات مروراً بما بينهما.

ومع الأسف، ليس من مجال لقراءة إنجازات النظام الاقتصادي أو إخفاقاته، وبغض النظر عما إذا كان رأسمالياً أو اشتراكياً أو مختلطاً، أو حتى ملتبساً، من دون قراءة تطور التركيب الداخلي للبنية الاقتصادية وتوزعها على مختلف المجالات، والوزن النسبي الذي تحتله الصناعة أو الزراعة، إلخ. هذا فضلاً عن التركيب الداخلي لكل قطاع، كالصناعة، مثلاً، وما إذا كانت صناعة خفيفة أم ثقيلة/متطورة وصلت إلى حد الصناعات الكثيفة المهارة.

خلاصة القول: لا مجال لأي تقويم، وبصرف النظر عن أشكال الملكية، بمعزل عن النتائج التي لا مجال هنا أيضاً للتقرير بشأنها من دون تحديد طبيعة البنية، ومكانة كل واحد من المجالات التي يتوزع الاقتصاد عليها. وإذا كانت الصناعة مؤشراً لا

يخطئ، فحتى هذا المؤشر يبقى قاصراً ما لم يقترن بتحديد تركيب الصناعة نفسها، واستطراداً درجة تطورها التي يجب أن تقاس من خلال معايير متفق عليها وتُعتبر ألقباء البحث في الشأن الاقتصادي.

وعلى حد علمي، فإن هذه هي المستويات التي يجب أن يُقسّم العمل إليها. لكن الكاتب لم يحترم حتى الجانب الذي أولاه أهمية خاصة؛ فتحت عنوان فرعي هو "قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي" (ص ٧٨)، يعلمنا الكاتب بأن الاقتصاد الإسرائيلي يتميز من أي اقتصاد آخر بوجود قطاع ثالث هو القطاع الهستدروت، فضلاً عن كل من القطاع العام والقطاع الخاص.

بعد أن يعرض الكاتب لكل من القطاعين، الحكومي (ص ٧٨ - ٨٠) والهستدروت (ص ٨٠ - ٨١)، ينتقل إلى عناوين أخرى من طبيعة مختلفة، متجاهلاً القطاع الخاص كلياً. لكن ما دام العنوان الرئيسي للنص هو "النظام الاقتصادي"، والذي قرأه الكاتب من خلال أشكال الملكية، فهل من مجال للحديث عن نظام اقتصادي من دون حديث عن ركنه الثالث، أي القطاع الخاص؟

في ضوء إسقاط القطاع الخاص، وبالتالي غياب القراءة المقارنة لتطور أوزان مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد الإسرائيلي، يمكن القول إن البحث يعاني اختلالاً بنيوياً. وبناءً عليه، لم يعد في قدرة الكاتب تحديد طابع النظام الاقتصادي، سواء كما بدأ، أو كما تطور، أو كما انتهى إليه. ويعود ذلك إلى تجاهله حقيقة وضع القطاع الخاص الذي هو مركز الثقل في تقرير جوابه عن طبيعة النظام الاقتصادي في إسرائيل. ولعله افترض أنه آمن جواباً عن حصة/مكانة القطاع الثالث بعد أن أجاب عن حصة/مكانة القطاعين الأول والثاني.

نعم، لقد آمن جواباً، وإن مداورة، لكنه جواب مغلوط فيه، لأنه أخطأ بشأن وزن/حصة/مكانة شريكين من مجموع ثلاثة شركاء يقوم الاقتصاد الإسرائيلي على أكتافهم. لو وضعنا جانباً الأحكام القيمية المتسرعة وغير المسندة حتى لو نسبت إلى مصادر، فماذا تقول الوقائع، كما تعرضها الإحصاءات الرسمية، وعبر أهم قطاع إنتاجي هو قطاع الصناعة؟

كانت ملكية المنشآت الصناعية في إسرائيل سنة ١٩٩٤ تتوزع على الشكل التالي: قطاع الدولة: ٠.١٪؛ قطاع الهستدروت: ٢.٦٪؛ القطاع الخاص: ٩٧.٣٪. أما نصيب القطاعات الثلاثة من قوة العمل في الصناعة، فكانت: ٨.٦٪ و ١٣.٦٪ و ٧٧.٨٪ على التوالي. وبناءً على ذلك، يكون نصيب القطاع الخاص ٩٧.٣٪ من عدد المنشآت و ٧٧.٨٪ من العمل الصناعي. وعلى ما نعتقد، فإن ما تقدم مؤشر إلى المكانة العالية والأولى للقطاع الخاص في مجال الصناعة.

وهذا الاستنتاج ليس مبنياً على الجانب الكمي فحسب، بل على الجانب النوعي

أيضاً. ونجد دليلاً على ذلك في حصة القطاع الخاص من المنشآت الكبيرة، ولو نسبياً، أي المنشآت التي تشغل ٥٠ عاملاً أو يزيد، والتي بلغت ٦٠.٤٪ من قوة العمل. وتتوزع هذه بواقع ٢٢.٢٪ في منشآت الدولة والهستدروت، وما بقي، أي ٣٨.٢٪، من نصيب القطاع الخاص. أما لو حصرنا حديثنا في المنشآت التي تشغل ١٠٠ عامل أو يزيد، والتي تبلغ ٤٧.٨٪ من إجمالي المنشآت، فإنها موزعة بواقع ٢٢.٢٪ للقطاع العام (الدولة والهستدروت) و ٢٥.٦٪ من نصيب القطاع الخاص.

في ضوء ما تقدم، يمكن القول، من دون مجازفة تذكر، إن المكانة الأولى في الصناعة هي للقطاع الخاص. ويمكن القول أيضاً إن مكانة القطاع الخاص في القطاعات الأخرى شبيهة أو تزيد. ولا أظن أن ثمة مجالاً لجدال بشأن أن مكانة القطاع العام في الزراعة والخدمات والتجارة وقطاع الأعمال هي أفضل من مكانته في قطاع الصناعة، وذلك لغير سبب بديهي.

خلاصة القول: إن أي حديث عن النظام الاقتصادي في إسرائيل لا بد من أن يكون انطلاقاً من الثقل الذي ظهر معنا للقطاع الخاص، مع لحظ احتفاظ القطاع العام بمكانة نجد تعبيراً عنها في الحقائق التي ذكرناها سابقاً. ولعل هذا يطرح سؤالاً بشأن هيمنة السياسة؛ وهو سؤال طرحه الكاتب من دون أن يدقق في معناه، مع الأسف.

نعم، هنالك هيمنة كاملة للسياسة، لكن أي سياسة؟ السياسة بمعنى السلطة، وبما قد تعنيه من مركزية مفرطة وقسر، أم السياسة بمعنى المؤسساتية والتخطيط/الاستراتيجية الاقتصادية؟ إن المسافة بين المفهومين متباعدة جداً بحسب اعتقادي. وفي هذا المجال، وتحت عنوان "نتائج تدخل الحكومة والهستدروت في الاقتصاد"، يقول الكاتب:

"إن النظام السياسي يسيطر سيطرة كاملة على الاقتصاد. فتطور الاقتصاد الإسرائيلي كان متلازماً مع تعميق التدخل السياسي، وتجاهل قوى السوق واعتبارات الجدوى الاقتصادية، وتفضيل فروع معينة، وحتى مشاريع ومصالح اقتصادية معينة على أخرى. وكانت الاعتبارات السياسية هي المهيمنة على قرارات توزيع الموارد" (ص ٨١).

ويؤكد الكاتب فكرته، وما تضمنته من أحكام وقامت عليه من التباس كامل بين النظام السياسي والسلطة السياسية، فيضيف قائلاً: "ولقد تأثرت العملية الاقتصادية، وخصوصاً طريقة توزيع الموارد، بنوع الائتلاف الحكومي: فالوزير في إسرائيل هو عبارة عن إقطاعي مطلق الصلاحيات في توزيع ميزانية وزارته، وهو يحاول أن يخصص أكبر حصة منها لمنتخبه أو لزعمائه، إلى درجة تعارض سياسات مختلف الوزارات من دون وجود استراتيجية موحدة" (ص ٨١).

علينا، في ضوء الفقرة السابقة، أن نعلم بأن إسرائيل "تتجاهل قوى السوق

واعتبارات الجدوى الاقتصادية"، و"الوزير في إسرائيل هو عبارة عن إقطاعي مطلق الصلاحيات في توزيع ميزانية وزارته"، و"يحاول أن يخصص أكبر حصة منها لمنتخبه أو لزعمائه، إلى درجة تعارض سياسات مختلف الوزارات من دون وجود استراتيجية موحدة"! هل هذه إسرائيل من ناحية المبدأ؟ أو هل هذه إسرائيل التي حققت نجاحات أشار الكاتب نفسه إليها في غير مكان؟ إن الكاتب بكلامه هذا يخترع إسرائيل وهمية، ويتناقض حتى مع النص نفسه الذي أولى أهمية لحضور الدولة في أداء إسرائيل الاقتصادي.

لقد فات الكاتب أن إسرائيل تحولت منذ سنة ١٩٧٥، وإن بتدرج اكتمل منذ نصف عقد أو يزيد، نحو اقتصاد السوق، لا لأنها أرادت ذلك طوعاً فحسب، بل لأنها ملزمة بذلك منذ سنة ١٩٧٥ بموجب اتفاقين لها مع السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الأمريكية. وفات الكاتب أيضاً أن من يشغل الوزارات في إسرائيل نواب لا يُنتخبون كأفراد بل كقوائم وفق التمثيل النسبي، واستطراداً، فإنه ليس هناك علاقة مباشرة بين الوزير والمنتخبين.

وإذا كان تخصيص الوزير لمنتخبه أكبر حصة من ميزانية وزارته أمراً قابلاً لأن يُصدّق في الذهنية العالم - ثالثة، أي أن المقصود تحقيق مصالحهم بالمعنى الضيق، مع أنه ليس له منتخبون مباشرون، فإن الالتباس يزول إذ يشمل زعماء الوزير. فكيف له أن يخصص بحصة أكبر أو أصغر من ميزانية وزارته؟ هل يعطيهم مبالغ نقدية مثلاً؟ لقد فات الكاتب أن الزعماء هم الوزراء عادة، وأن شفافية الحياة السياسية والاقتصادية العالية كفيلة بتظهير الأخطاء، فضلاً عن أن معظم أوجه الإنفاق خارج القابلية للتحريك كيفما اتفق.

لو كان الكاتب مطلعاً على النظام المحاسبي وسلطة الرقابة في إسرائيل لما وقع في مثل هذا الخطأ الذي حوّل به نظام الحكم في إسرائيل إلى شبه فوضى شاملة يديرها راشون ومرتشون. لنفترض جدلاً أن أكثر من سبب كان وراء أوهام الكاتب بشأن إسرائيل، فكيف يستقيم حديثه، الذي يضع شأن إسرائيل الاقتصادي كله خارج أي معايير، مع قوله: "ففي الأعوام الخمسة والعشرين الأولى من قيام الدولة، حققت أعجوبة اقتصادية ليس لها مثيل، باستثناء فترة قصيرة (١٩٦٥ - ١٩٦٧)؟" (ص ٨٦). وهذه الفكرة ترد في النص غير مرة.

يصف الكاتب النمو في الفترة ١٩٥٣ - ١٩٧٣ بأنه كان "بمعدل سنوي لم يسبق له مثيل (...). استطاعت إسرائيل سنة ١٩٧٠ أن تحقق دخلاً قومياً يعادل الدخل القومي لدولة مثل مصر"، وأنها "بثت لدى الإسرائيليين شعوراً جماعياً وفردياً بالعظمة" (ص ٨٦). ومن دون أن نجادل الآن بشأن أي فكرة من الفكرتين المتناقضتين صحيحة، نقول ما يلي:

إذا كان الكاتب لا يعرف أين الصواب وأين الخطأ، فهل كان صعباً عليه لحظ عدم استقامة الحديث عن تجاهل قوى السوق واعتبارات الجدوى الاقتصادية، والوزير الإقطاعي، وتعارض السياسات، وعدم وجود استراتيجيا موحدة، وفي آن واحد الحديث عن أعجوبة اقتصادية طوال ربع قرن، وعن نمو لم يسبق له مثيل في الفترة ١٩٥٣ - ١٩٧٣؟

تصحيحاً لمعلومات الكاتب، نذكر أن أعلى معدل نمو في تاريخ إسرائيل تحقق سنة ١٩٥١، وكان ٣٠٪، وأن سنة ١٩٥٣ كانت الأسوأ في تاريخ إسرائيل، إذ لم يبلغ الناتج المحلي فيها إلا ٩٦٪ من الناتج المحلي سنة ١٩٥٢.

إن التناقض الداخلي في الدراسة يعكس اختلالاً منهجياً كبيراً، لا يبقى معه إمكان لإطلاق وصف دراسة على المادة المنشورة؛ إذ إن من لا يحفظ التوازن الداخلي لنصه غير مؤهل لقراءة موضوع دقيق يقوم على أبعاد شتى، أو حتى لقراءة موضوع عادي بطريقة متوازنة. ومن حسن حظ الاقتصاديين أن جواب السؤال ومضمون مفهوم السياسة سهلان بالنسبة إليهم، لأنهم لا يقرأون المسائل من خلال جمل، بل عبر الواقع المحقق والنتائج القابلة للقياس.

ماذا قالت النتائج المحققة، وكيف تُقرأ؟ هل هي دلت، ولا تزال تدل، على تعسف السلطة، أم على وجود تخطيط ناضج وبعيد النظر يدمج بين علمية التخطيط وديمقراطيته وبين مركزية التنفيذ انطلاقاً من خطة/هدف محدد؟ تُقرأ النتائج، كما هو معروف بداهة، انطلاقاً من معيارين: كمي، أي تطور حجم الاقتصاد، ونوعي نجده في التحول الذي طرأ على التركيب الداخلي للحجم المحقق؛ فماذا عن التطور الكمي الذي حدث خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٩٤؟

لقد أعفانا الكاتب من حديث طويل عن الحقبة الأولى؛ إذ إنه وصف ما حدث فيها بالأعجوبة الاقتصادية والنمو الذي لم يسبق له مثيل على مدى عقدين أو يزيد. لكن الكاتب لم يفسر لنا سبب الأعجوبة، ولماذا انتهت في سنة ١٩٧٣ لتبدأ أعجوبة معاكسة منذ ذلك الحين! لسوء الحظ أو لحسنه، أن ليس هناك أعجوبة وأعجوبة معاكسة. وكان في وسع الكاتب رؤية ذلك لو أنه انطلق في البحث من بدايته الصحيحة، وهي تطور الناتج المحلي خلال الفترة بكاملها.

وفقاً للإحصاءات الرسمية لسنة ١٩٩٥ (ص ٢٠٢ - ٢٠٣)، بلغ الناتج المحلي سنة ١٩٩٤، وبالأسعار الثابتة، ١٣١.٨ مليار شيكل في مقابل ٥٥ مليار شيكل سنة ١٩٧٢، و٦.٨ مليارات شيكل سنة ١٩٥٠. وعلى ذلك، تكون قاعدة الاقتصاد قد تضاعفت ١٩.٣ مرة على مدار الفترة كلها، وموزعة على النحو التالي: ٨.٨ مرات في النصف الأول منها، والباقي، أي ١٠.٥ مرات، خلال النصف الثاني/الأخير منها. ووفقاً للمصدر نفسه (ص ٤٣)، فإن عدد السكان تضاعف خلال الفترة نفسها أربع مرات،

منها ٢.٣٥ من المرات خلال النصف الأول، والباقي، ١.٦٥ مرة، كان خلال النصف الأخير.

أردنا من النقطة السابقة إيضاح حقيقتين: أولاًهما، استمرار قاعدة الاقتصاد في التوسع، ولم يكن حديث بيرس في إبان قمة عمّان الاقتصادية عن أن ناتج إسرائيل المحلي يبلغ ٩٠ مليار دولار ادعاءً أجوف. أمّا الحقيقة الأخرى، فهي تفوق معدلات النمو الاقتصادي على معدلات النمو السكاني في الفترة كلها كما في نصفها. وسنعرض فيما يلي معدلات النمو ربطاً بالسكان، إذ يظهر هنا النمو الحقيقي لا النمو المتأتي عن زيادة السكان فقط.

استناداً إلى المصدر نفسه (ص ٢٠٣)، بلغ الناتج المحلي للفرد الواحد، وبالأسعار الثابتة، ٥٤٠٠ شيكل سنة ١٩٥٠ و ١٧.٥٠٠ شيكل سنة ١٩٧٢ و ٢٤.٥٠٠ شيكل سنة ١٩٩٤. والحصيلة، يكون الناتج المحلي للفرد الواحد قد ارتفع بين سنتي ١٩٥٠ و ١٩٩٤ بمعدل ٣.٥٣ مرات، منها ٢.٢٤ من المرات خلال النصف الأول، والباقي، أي ١.٢٩ مرة، خلال النصف الأخير. وعلى ذلك، نكون أمام متوسط نمو سنوي يبلغ ١٠.١٨٪ خلال النصف الأول، و ٥.٧٪ خلال النصف الأخير.

والحال هذه، نكون أمام معدل نمو سنوي في الفترة الأخيرة يفوق قليلاً نصف متوسط نمو الفترة الأولى التي وصفت بـ "الأعجوبة الاقتصادية التي ليس لها مثيل"؛ إذ كان النمو بـ "معدل لم يسبق له مثيل"، بحسب تعبير الكاتب. وإذا جاز وصف معدل نمو سنوي يبلغ ١٠.١٨٪ بما وصف به، فأبي وصف نطقه على نمو يبلغ معدله ٥.٧٪ سنوياً على مدى الفترة ١٩٧٢ - ١٩٩٤ ويساوي ٥.٦٪ من متوسط معدل نمو الفترة الأولى؟ هل يحق لنا وصفه بأنه نصف "أعجوبة ليس لها مثيل"؟! أو نصف معدل "لم يسبق له مثيل"؟!

إن دول العالم قاطبة، باستثناء عدد قليل جداً، يسيل لعابها لمعدل نمو سنوي يبلغ في المتوسط ٥.٧٪. ولو قام الكاتب بواجبه واستخرج معدلات النمو، ولو كان مطلعاً، وإن بصورة عابرة، على معدلات النمو في مختلف دول العالم وعلى معايير "العلو" و"التدني"، لتروى ربما في أحكامه الرغائبية/غير الاقتصادية. لكن هل هذا كل شيء؟ لا، فلعل هناك أمراً أهم هو أن مكونات الزيادة المحققة في العقدين الأولين مختلفة نوعياً عن مكونات الزيادة في العقدين الأخيرين وعن أسبابها. لنتذكر أنه في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٢ تم ما يلي:

(١) استيلاء إسرائيل على أملاك المهاجرين الفلسطينيين؛ (٢) تدفق التعويضات من ألمانيا الاتحادية إليها؛ (٣) توفر موارد جديدة بفعل حرب سنة ١٩٦٧؛ (٤) تلقيها المساعدات الخارجية من الدول الصديقة لها ومن اليهودية العالمية. وباستثناء البند الأخير، فإنه لم يتحقق لإسرائيل ما يوازي أيّاً من العناصر الثلاثة الأولى، فكيف أمكن

لها أن تحقق في النصف الثاني ما حققته.

لقد كان المورد الجديد الذي لا يقدر بثمن الهجرة اليهودية النوعية، ورسوخ البنية والبيئة العلمية الداخلية، وهو ما مكّن إسرائيل من إحداث انقلاب لا في النظام الاقتصادي، كما يتوهم كثيرون، بل في السياسة وفي الهدف الاقتصادي، الذي كان عنوانه تحويل إسرائيل نوعياً، وهو ما كان، وإن لم يجر من دون مخاض أمكن تجاوزه غير مرة. هنا يكمن سر الزيادة المحققة في النصف الثاني.

يمكننا قياس التحول النوعي عبر أكثر من معيار لعل أهمها مكونات الناتج المحلي، وتحديداً الصناعة فيه. يضاف إلى ذلك استخدام التكنولوجيا المتطورة، لا في مجال الصناعة أو في مجال الاقتصاد فحسب، بل أيضاً في مجمل نظام الحياة في إسرائيل. ونستطيع أن نقيس ذلك من خلال تطور براءات الاختراع أو من خلال استهلاك الكهرباء والأتمتة. وعلاوة على هذا وذاك، هناك تركيب قوة العمل وتأهيلها العلمي، وكذلك تركيب كل من الصادرات والواردات، إلخ.

إن المجال هنا لا يتسع لعرض هذه المعايير/أوجه القياس، فضلاً عن أنه يمكننا قراءة هذه مجتمعة من خلال الحصيلة الإجمالية، التي نجد تلخيصاً معبراً لها في تطور استهلاك الطاقة الكهربائية الذي بمقدار ما يُعتبر مؤشراً إلى المستوى المعيشي، فإنه يصح أساساً لقياس تطور وسائل الإنتاج؛ فقد ارتفع استهلاك الطاقة الكهربائية، استناداً إلى إحصاءات سنة ١٩٩٥ (ص ٤٧٩)، من ٥.٩ مليارات كيلوواط سنة ١٩٧٠ إلى ٢٥.٧ مليار كيلوواط سنة ١٩٩٤.

وفي ضوء ذلك، يكون استهلاك الطاقة الكهربائية قد ارتفع خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٤ بمقدار ٣.٤ مرات، علماً بأن المستهلكين تزايدوا خلال الفترة نفسها ٠.٩ مرة فقط. علام يؤشر تزايد استهلاك الكهرباء سوى إلى تحسن مستوى المعيشة والأداء الاقتصادي؛ إذ إن مزيداً من استهلاك الطاقة يعني مزيداً من الرفاه من ناحية، والأتمتة من ناحية أخرى.

خلاصة القول: لقد شهد اقتصاد إسرائيل خلال الفترة محل البحث نمواً شاملاً ومتوازناً كمياً ونوعياً، عكس نفسه على إنتاجية العمل، وبالتالي على الناتج المحلي/الدخل القومي والفردي. وما ينبغي لنا ملاحظته على هذا الصعيد مكانة التحولات النوعية ودورها في توسع الاقتصاد ونموه خلال النصف الثاني من الفترة، في حين يجوز لنا القول إن التحولات الكمية كانت سمة الفترة الأولى.

من نافل القول أنه كان لا بد من أن تشهد فترة ٤٥ عاماً مخاضات نجد دليلاً عليها في غير مظهر في هذه السنة أو تلك من هذه الفترة أو تلك. لكن العبرة هي في الحصيلة العامة، إذ يجب أن يُقرأ الاتجاه الملي العام. إن السؤال الذي يجب أن يبقى حاضراً هو: هل نحن أمام حالة عابرة أم حالة دائمة؟ وعلى هذا الصعيد تستوي الفترة



الثانية مع الفترة الأولى في عدد المنعطفات الصعبة.

أعتقد أن العرض السابق أوضح، بما فيه الكفاية، أن النص، سواء بمنهجه أو بمضمونه أو مصادره أو وحدة منطقته الداخلي، غير مؤهل البتة لتناول عنوان من وزن "النظام الاقتصادي في إسرائيل: هيمنة السياسة بين الإنجازات والإخفاقات". وهو لم يخطئ في العام فحسب، بل أخطأ أيضاً في البديهيات والحقائق البسيطة المجردة، التي سنتناول عينات منها على عجل.

يقول الكاتب: "وعقب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، تغيرت الأوضاع الداخلية والخارجية تغيراً جوهرياً أدى إلى تحول معاكس تماماً في العملية الاقتصادية، وأدخل البلد في أزمة اقتصادية في المدى البعيد" (ص ٨٦). هنا نسأل: هل انقلب نظام الملكية، أم تبدلت السياسة القائمة على مزيد من كثافة التطور؟ وهل يمكن لاقتصاد راسخ حقق أعجوبة اقتصادية ومعدلات نمو لا سابق لها أن يتحول بصورة معاكسة ويذهب في أزمة لم يخرج منها؟

ثم يعدد الكاتب متغيرات ما بعد سنة ١٩٧٣، فيقول:

١ - "تضخم المصروفات على جهاز الأمن، بحيث ارتفعت من ١٠٪ من الإنتاج القومي إلى ٣٠٪". الكاتب لم يحدد هنا المدة المشمولة، وإن كان مفهوماً ضمناً أنها تؤثر إلى الفترة ما بعد سنة ١٩٧٣. نعم، ازدادت مصروفات الأمن بعد سنة ١٩٧٣، لكن كم استمرت؟ لقد بلغت ٢٦٪ سنة ١٩٨٢، وهبطت إلى ١٩٪ سنة ١٩٩٢، ولم تصل في سنة ١٩٩٥ إلا إلى ١٧٪ (راجع "الكتاب السنوي للإحصاءات"، ١٩٧٥، ص ٥٦٥؛ ١٩٨٣، ص ٥٩٩؛ ١٩٩٥، ص ٥٨٧).

٢ - وينتقل الكاتب إلى المستجد الثاني بعد سنة ١٩٧٣ فيشير إلى "أزمة اقتصادية عالمية قللت من تدفق الأموال إلى البلد على نحو واضح" (ص ٨٧). وبعد أن ينهي بالقول "على نحو واضح"، كأن الأمر بديهي، ينتقل إلى مستجد ثالث! إن الواضح الوحيد هو أن العكس تماماً صحيح، وأن ما كان يحتاج إلى عقد من الزمن قبل سنة ١٩٧٣ ليتدفق أصبح يأتي إلى إسرائيل خلال عام واحد.

واستناداً إلى المعطيات/الإحصاءات الرسمية لا إلى غيرها، فإن الحقيقة هي أن متوسط التدفق النقدي من الخارج إلى إسرائيل كان في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٣ يساوي ٣٦١ مليون دولار سنوياً. أمّا في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٥، فكان المتوسط السنوي ٢٨٩٧ مليون دولار، أي ثمانية أضعاف المتوسط السنوي لفترة ما قبل سنة ١٩٧٣. والمتوسط السنوي في الحد الأدنى بعد سنة ١٩٨٥، وحتى الآن، خمسة مليارات دولار، وأصبح منذ سنة ١٩٩٠ ستة مليارات دولار أو يزيد. أمّا إذا أخذنا الفترة ما بعد سنة ١٩٧٣ ككل، فإن المتوسط العام السنوي كان ٤.٦ مليارات دولار سنوياً، أي ١٣ مرة من ضعف متوسط فترة ما قبل سنة ١٩٧٣.

٣ - ولقد أسقطنَا الكاتب من النظام إلى الاقتصاد ومن الاقتصاد إلى الحساب، الذي نسقط فيه حكماً إذا ما قبلنا غير خطأ على هذا الصعيد، ومنه حديثه عن الفترة ١٩٥٣ - ١٩٧٣، حيث "تضخم الاستهلاك الشخصي والعام خمسة أضعاف، بمعدل ٤.٧٪ في العام للفرد الواحد" (ص ٨٦). أشير هنا إلى أن لا شيء في إسرائيل، أكان إنفاقاً عاماً أم خاصاً أم ناتجاً محلياً أم خلافه بالنسبة إلى الفرد الواحد، قد زاد خمسة أضعاف، لا في الفترة ١٩٥٣ - ١٩٧٣ ولا حتى في الفترة ١٩٥٣ - ١٩٩٤. والحكم هنا للإحصاءات الرسمية، التي تقول إن الاستهلاك الخاص للفرد الواحد، مثلاً، كان، وبالأسعار الثابتة: ٣٣٢٩ شيكلاً سنة ١٩٥٣ في مقابل ٨٤٥٩ شيكلاً سنة ١٩٧٣.

ليس هذا هو الأمر المهم، أو الجديد، لأن هذا كان يستدعي من الكاتب العودة إلى مصدر لا علم له به. لكن ألا توجد أيضاً علاقة بين الكاتب ونصه نفسه، بحيث يلاحظ أن نمواً سنوياً يبلغ ٤.٧٪ لا يجعل رقم الأساس يتضاعف خمس مرات خلال عقدين؟! إن النسبة المشار إليها تمكنه في أفضل الحالات من التضاعف مرة واحدة فقط، لا خمس مرات كما قال الكاتب.

٤ - ثم يعدد الكاتب أسباب الفشل بعد سنة ١٩٧٧ فيتحدث عن "استمرار الجهاز الحكومي وجهاز الحكم المحلي في التضخم بدلاً من التقلص" (ص ٨٩). ونذكره بأن نسبة موظفي الدولة إلى عدد السكان بلغت ٢.٣٦٪ سنة ١٩٧٥، و٢.٢٪ سنة ١٩٨٠، و١.٤٨٪ سنة ١٩٩٠، و١.٤٥٪ سنة ١٩٩٤. والحصيلة هي أن الحقيقة كانت عكس ما ذهب إليه، وكان عليه أن يقول "استمرار التقلص" بدلاً من "استمرار التضخم" (المصدر: "الإحصاءات السنوية" للسنوات المذكورة، إذ تُفرد صفحة خاصة لكل من السكان وموظفي الدولة).

٥ - ويضيف الكاتب في معرض حديثه عن أسباب الفشل قوله: "تضاعفت الديون الخارجية ثلاث مرات، وشكلت عبأً ثقيلاً على ميزانية الدولة في بند إعادة هذه الديون المستحقة" (ص ٩٠). لن أدخل في نقاش هذه النقطة، إن لناحية مفهوم الديون وما إذا كانت دفترية أم حقيقية، أو لناحية أن حصيلة التدفق النقدي كانت تميل دائماً إلى مصلحة الدخل، بل سأحصر حديثي في "عبء" الديون الخارجية لا على الميزانية فحسب، بل على الموارد ككل.

ما هو حجم/مقدار عبء صافي التدفق النقدي بين الداخل والخارج، بما في ذلك القروض التي كان يجب أن تقرن بالمساعدات والهبات، إلخ؟ نجد جواباً عن ذلك فيما يخص من الناتج المحلي من موارد للسداد. لقد بلغت النسبة من الناتج المحلي ٣.٣٪ سنة ١٩٧٥، و٣.٤٪ سنة ١٩٨٠. واستمرت النسبة في الهبوط الحاد لتصل إلى ٢.٤٪ سنة ١٩٩٠ و١.٢٪ سنة ١٩٩٤ (راجع "كتاب الإحصاءات"، ١٩٩٥، ص ٢٠٣). في ظل

هذه المعطيات، يبقى للكاتب مطلق الحق، لكن بمعاييره هو، في أن يعتبر ذلك "عبأً ثقيلاً"!

٦ - يتحدث الكاتب عن استخدام موارد الدولة في عهد الليكود بالذات "لضمان الولاء السياسي بواسطة توجيه الاستثمار من المجالات الإنتاجية إلى الاستهلاك، ورفع مستوى الحياة. وقد أدخل هذا التوجه الاقتصاد في محنة صعبة ودائرة سحرية: توقف الاستثمار في الفروع الإنتاجية ...." (ص ٩٠). إن كاتبنا، لا الاقتصاد، في محنة لأن حصة التكوين الرأسمالي، وفي الصناعة تحديداً، كانت دائماً عالية جداً، وكانت حتى في أدنى معدلاتها على مستوى غير مألوف (راجع: "كتاب الإحصاءات"، ١٩٩٥، ص ٢٠٢).

ترى من أين لإسرائيل الطاقة الإنتاجية المتصاعدة؟ وكيف صار لها أن تنتج الآن بنحو ٨٠ مليار دولار؟ من "الاستثمار" في الاستهلاك مثلاً؟ كان في إمكان الكاتب أن يعطينا ويعفي نفسه من أكثر من إحراج لو أنه بحث فيما يخص من الموارد المتاحة للتكوين الرأسمالي، أو لو أنه قرأ ما تشكله السلع الاستثمارية من الواردات، مثلاً. لو فعل ذلك، لتبين له أن إسرائيل لم توقف الاستثمار في الفروع الإنتاجية أو في غيرها، لا قبل سنة ١٩٧٧ ولا بعدها.

٧ - ويقول الكاتب أيضاً: "وكما يبدو، فإن قرار إغلاق المناطق والاستغناء عن العمال الفلسطينيين كان منذ البداية (نهاية سنة ١٩٩٠) قراراً اقتصادياً وسياسياً استراتيجياً. وفي الواقع، استطاع الاقتصاد الإسرائيلي أن يستغني فعلاً عن هؤلاء العمال، وأن يجني أرباحاً أعلى من استخدام العمال الأجانب الذين وصل عددهم إلى نحو ٧٠ ألف عامل" (ص ٩١ - ٩٢).

بقي علينا أن نقتنع بأن إحلال عمال أجانب مكان العمال العرب أكثر ربحية لإسرائيل. ولا يبقى بعد ذلك إلا السؤال عن سبب قيام إسرائيل سابقاً بتشغيل عمال المناطق المحتلة مع أن تشغيلهم أقل ربحية، وفق المنطق المشار إليه وغير المدعوم بأي مصدر. إن خطأً مثل هذا القول يتوزع على غير مستوى مالي واقتصادي واجتماعي. إذ فات الكاتب أن إسرائيل ما كانت لتستخدم العمل العربي أصلاً لولا اضطرارها إلى ذلك، ولولا ربحية العمل العربي.

إن ما تقدم ليس أكثر من بضع عينات تؤكد أن الكاتب لم يبق شيئاً في إسرائيل بمنأى عن الكلام الذي يلقي جزافاً ويعاكس الواقع جملة وتفصيلاً. والحصيلة هي أننا أصبحنا أمام إسرائيل وهمية لا علاقة لها بالحقيقة الحسية الملموسة أو بالمصادر الرصينة الجادة؛ وهو أمر يصح أن نقرأ بناء عليه كيفية تأسيس وتجزير الوعي الزائف بشأن إسرائيل.

إن نظرة عابرة إلى "إنجاز" الكاتب تظهر أنه ليس على دراية لا بالاقتصاد كعلم،

ولا بالاقتصاد الإسرائيلي تاريخاً وتجربة ونتائج محققة. إن الكاتب لم يكن يسعى للحقيقة، بل لفرضية ينتقي لها ما تيسر من الواقع ليبرهن عن صحتها، فكان له ذلك الحشد كله من تجاوز الحقيقة ورمي الكلام كيفما اتفق، فتحول معها الاقتصاد والسياسة، بل إسرائيل برمتها، إلى لوحة سريالية.

ختاماً، أقول، أسفاً، إننا أمام دراسة اقتصادية عن النظام الاقتصادي في إسرائيل لا علاقة لها بالدراسة كمنهج، ولا بالاقتصاد كعلم، ولا بسياسة إسرائيل الاقتصادية أو بالتجربة التاريخية الحسية المحققة. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>